التصدع السياسي يبطئ من إصلاح الصناعة النفطية العراقية

ترجمة: نجام الجبيلي

لقد تجاوزت المواقف السياسية الجامدة المخاطر الأمنية لتكون العقبة الرئيسة التي تواجه إعادة تأهيل الصناعة النفطية في العراق حسب السلطات التنفيذية والمحللين في شؤون النفط.

فالخلافات الوزارية والتوقعات غير الواقعية من بغداد قد هددت سابقاً بإفشال خطط وزارة النفط لتوقيع اتفاقيات قصيرة الأمد للدعم التقني مع شركات النفط العالمية.

وقد تعقّد هذه أيضاً الخطط الطموحة للموافقة على عقود التطوير طويلة الأمد والتي تشتمل على استثمارات كبيرة من قبل كبرى الشركات النفطية. في الشهر الماضي دعت وزارة النفط الشركات الأجنبية للمناقصة في العقود لتطوير ثمانية حقول للنفط والغاز لأول مرة منذ ثلاثة عقود.

وقال ريتشارد رايس المنسق الأميركي للتحول الاقتصادي للنفط العراقي للصحفيين مؤخراً بأن العقود القصيرة الأمد، والتي سوف تدرب وتساعد المهندسين العراقيين لرفع إنتاج النفط، والذي يبلغ الآن ٢,٤ مليون برميل يومياً ، بزيادة ٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم ، من غير المحتمل أن تحصل على موافقة رسمية.

ورفضت شركة "أنادارکو" الأمريكية المستقلة الصفقات قصيرة الأمد في العرض مشيرة إلى أنها ذات شروط غير مرغوبة. وصرحت الشركات الأخرى مثل "برتيش بتروليوم" و "رويال دتش شل" بأن المحادثات ما زالت مستمرة. على أن المحللين يشيرون إلى احتمال عدم عقد اتفاق قبل نهاية شهر رمضان، مؤجلين أي صفقات حتى تشرين الثاني في الأقل.

وفي آخر تقرير لها قالت وكالة الطاقة الدولية وهي التي تراقب البلدان المستهلكة للنفط، بأنه يجب أن تغير من توقعاتها للتوسعات في القدرة العراقية بسبب الشكوك في عقود الدعم التقني.

وقال مسؤول نفطي بأن الصفقات قد وقعت في التخبط. وقال البعض بأن الاتفاقيات على العرض قد فقدت الكثير من الإقبال عليها حين قلل العراق من مدة العقود من سنتين إلى سنة واحدة، وحين أصبح من الواضح بأن العراق لن يعطي الشركات التي وقعت العقود قصيرة الأمد معاملة مميزة بالنسبة للصفقات طويلة الأمد التي يزداد الطلب عليها.

إن شركات النفط العالمية تهتم بمصالحها الأمنية فلم ترسل عددا كبيرا من الموظفين إلى العراق. فمثلاً شركة "شل" تنفذ كل أعمالها في العراق من خارج البلد وهي تقدم الاستشارة للعراقيين العاملين في حقول كركوك وميسان، وتعمل على خطط لاستعمال الغاز الناتج كفائض عن استخلاص النفط والذي يحترق على شكل شعلة متوهجة.

لكن إحد مجموعات الطاقة الغربية أصبحت أكثر جرأة. فقد أرسلت "إيني" وهي شركة نفط إيطالية مؤخراً رئيس فريق الاستكشاف والإنتاج ورئيس فريق النفط والغاز في زيارة للعراق.

وبالنسبة لـ"إيني" وبقية الشركات الكبرى فإن الجائزة الكبرى ستكون الصفقات طويلة الأمد التي تسمح لهم بإنتاج النفط من حقول العراق الضخمة والبحث عن حقول جديدة في المناطق غير المستكشفة.

ترغب وزارة النفط العراقية في توقيع صفقات تطوير الحقول مبكراً في السنة القادمة وقالت بأنها ستضع الشروط الشهر المقبل.

لكن الشركات ما زالت قلقة من نقص التشريع الجديد الذي يحكم الصناعة. والتحركات للقبول بقانون جديد تتعثر بسبب الخلافات بين الأقلية الكردية والغالبية العربية.

وفي الوقت نفسه فإن المؤسسة الوطنية الصينية للبترول وهي الشركة الحكومية الأصل لمجموعة "بتروجاينا" المصنفة، ربما تكون هي الشركة الأجنبية الأولى التي توقع صفقة نفطية مع بغداد منذ سقوط صدام حسين: وهي عقد لتطوير حقل أهداب.

وصرح وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني لصحيفة عراقية يوم الثلاثاء الماضي بأن صفقة مع الصين تبلغ ١,٢ بليون دولار أمريكي (٨١٧ مليون يورو و ٦٤٤ مليون جنيه) كانت قيد المناقشة لمدة سنة.

ورفضت الشركة الصينية التعليق لكن مسؤولا صناعيا في بكين أكد بأن المحادثات قد أجريت مع السلطات العراقية ومن المتوقع أن يزور بكين وزير عراقي الأسبوع القادم.

الجيش الأمريكي يسلم المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم

ترجمة: عمار كاظم محمد

سلم الجيش الامريكي اكثر من ٢٠٠ مقاتل اجنبي سرا الى دوائر مخابرات العربية السعودية ومصر وبلدان أخرى خلال السنتين الماضيتين كجزء من محاولة لخفض عبء حجز واستجواب المقاتلين الاجانب الذين تم القاء القبض عليهم في العراق وافغانستان طبقا لمسؤولين عسكريين امريكيين .

ان هذا الترتيب مشابه بشكل من الاشكال للبرنامج الذي استعملته وكالة المخابرات المركزية الامريكية منذ احداث ١١ ايلول حيث يتم نقل الناس الذين يشك بكونهم مقاتلين سرا الى اوطانهم الام لكي يتم سجنهم واستجوابهم.

لكن هناك اختلافات مهمة تتمثل في ان بعض السجناء يمتنعون من الذهاب الى اوطانهم كما يقول مسؤولون عسكريون بينما يقوم مسؤولون في اللجنة الدولية للصليب الاحمر بمقابلة كل المحجوزين قبل ذهابهم الى اوطانهم كما يشير الى ذلك الناطق الرسمي للصليب الاحمر الدولي وهناك العديد من المقاتلين الذين يرسلون سرا وبدون اخطار الى الصليب الاحمر وتستمر العملية احيانا لمدة اسابيع كاملة حيث يوضعون في معسكر في العراق وآخر في افغانستان يدار من قبل قوات العمليات الخاصة في الجيش الامريكي.

قال بعض المسؤولين العسكريين ان ضباط المخابرات لتلك الدول الاجنبية كان يسمح لهم بالدخول لاستجواب مقاتلي بلدانهم كمقدمة لأنتقالهم اليها وفي مقابلة اخرى صرح مسؤول عسكري امريكي قائلا ان تلك الانتقالات تمثل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لأيجاد افضل السبل لحجز واستجواب اولئك المقاتلين .

ان السجن العسكري في خليج غوانتنامو في كوبا والسجون السرية في الخارج تدار من قبل وكالة المخابرات المركزية والتي تعرضت للأنتقاد كثيرا بسبب ذلك وكانت هناك مخاوف من استعمال السجون العراقية والافغانية حيث تساءل البعض فيما اذا كانت تلك الوسائل ستؤدي في المستقبل دورا في استجواب المشتبه بهم في قضايا الارهاب في داخل الولايات المتحدة .

ان النظرة الجوهرية الى تلك النقطة تتمثل في مهارات اللغة والمعرفة الثقافية التي قال بعض المسؤولين الامريكان انهم يدركون ان ضباطاً من السعودية ومصر هم افضل من يناسب استجواب المشتبه بهم من المحجوزين واكثر قدرة على التصرف إزاء اي معلومات استخبارية يزودون بها بخصوص التنظيمات الارهابية في بلدانهم.

لقد استمر هذا الجهد في المقابلات خلال الستة اسابيع الماضية بالاشتراك مع عشرات من مسؤولي الجيش الامريكي السابقين والحاليين مع مسؤولي السياسة الخارجية والاستخبارات. لكن البعض اشترط السرية مقابل ان يتكلم عن ذلك.

وعلى العكس من افغانستان حيث كان السجناء الذين تاسرهم القوات الامريكية ينقلون الى معتقل خليج غوانتنامو في السنوات الخمس الاولى التي اعقبت احداث ١١ ايلول فان السجناء الذين اسرتهم القوات الامريكية في العراق لم يرسلوا ابدا الى معسكرات الاعتقال الامريكية خارج العراق.

قال مسؤولون عسكريون امريكيون ان عملية الانتقال هذه تتطلب تامينات يتم فيها الاعتناء بالسجناء لكنهم لم يحددوا طبيعة تلك التامينات ومحامو حقوق الانسان تساءلوا فيما اذا كان يتم عرض تلك الاستجوابات باستجواب المقاتلين الاجانب في المعسكرات على الرغم من ان المسؤولين العسكريين الامريكيين يقولون ان المستجوبين الاجانب الذين يعملون في المعسكرات اقصاها اسبوعان مع امكانية التمديد لذلك بموافقة وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس او ممثليه .هناك نحو ٣٠ الى ٤٠ مقاتلاً اجنبياً يتم احتجازهم في معسكر في العراق في اي وقت لكن مسؤولين عسكريين قالوا انهم لا يملكون اي تخمين لأعدادهم في افغانستان لكنهم قالوا ان العدد اصغر مما هو موجود في العراق .

لقد تم السماح لضباط استخبارات من مصر والسعودية باستجواب المقاتلين الاجانب في المعسكرات على الرغم من ان المسؤولين العسكريين الامريكيين يقولون ان المستجوبين الاجانب الذين يعملون في المعسكرات الامريكية مراقبون من قبل الجنود الامريكان ويجب عليهم ان يتبعوا القوانين الامريكية في الاستجواب حيث ان القيود على تقنيات الاستجواب وعلى طول الحجز السري قد تم تنظيمها بعناية كرد على نظام الحجز العسكري الامريكي ويضمن ذلك ما جرى من انتهاكات في سجن ابو غريب في العراق حيث تم تحديد موقع العمليات الخاصة في منطة بلد منذ عام ٢٠٠٤ .

وقال المسؤولون ان السجناء الذين تم اعادتهم لبلدانهم فقط بعد انتقالهم الى سجن عام تحت الادارة الامريكية وهي الخطوة التي يتم فيها تدوين اسمائهم لدى الصليب الاحمر .

عموما فان هناك نحو ٢١٤ سجيناً واكثر من هذا العدد با ثنين في افغانستان قد تم نقلهم الى اوطانهم الأم خلال السنوات الاربع الماضية حيث ساعدت الحكومة العراقية على تسهيل بعض الانتقالات حيث ان هؤلاء السجناء لم يكونوا خاضعين تحت سلطة الحكومة العراقية او الافغانية.

الجيش الامريكي يحتجز الآن نحو ١٧٠ مقاتلاً اجنبياً في العراق وهو اقل من ٤٦٥ مقاتلاً الذين كانوا في شهر كانون الاول عام ٢٠٠٥ وتتضمن المجموعة الحالية اكثر من ٣٠ مصرياً و٢٠ سورياً و٢٠ اردنياً و١٠ يمنيين و ١٠ سعوديين و ١٠ ليبيين طبقا لما يقول الرائد نيل فيشر الناطق الرسمي للجنة العمل التابعة للوحدة الامريكية المسؤولة عن عمليات الاحتجاز هذا بالاضافة الى ان الحكومة العراقية تحتجز حوالي ٤٢٦ مقاتلاً اجنبياً في سجونها الخاصة ويقول بعض المسؤلين الامريكان ان بعض هؤلاء المقاتلين قد تم ادانتهم امام القضاء العراقي ثم اعدموا بعد ذلك.

عن: النيويورك تايمز

إذا كنت بحاجة إلى طبيب، أخبرنا .. الإرهابيون من هم؟

ترجمة: علاء خالد غزالة

يقول تقرير صدر حديثا ان الاستخبارات الاسرائيلية تجبر المرضى الفلسطينيين على التعاون معهم بتقديم المعلومات عن عناصر المليشيات والنشاطات الاخرى في مقابل السماح لهم بمغادرة قطاع غزة من اجل تلقي العلاج الطبي.

وتدعي منظمة اطباء من اجل حقوق الانسان ان وكالة الاستخبارات المحلية (شين بيت) تؤدي دورا متزايدا ومهما في تحديد فيما اذا كان يجب السماح للمرضى في الحفاظ على مواعيدهم في مستشفيات اسرائيل او الضفة الغربية.

وقد جمعت هذه المنظمة شهادات اكثر من ٣٠ مريضا مصابين بامراض خطيرة، من بينها السرطان، وقد وصفوا كيف يتم الضغط عليهم من قبل المحققين في المعبر الرئيس (اريز) بين اسرائيل وقطاع غزة. وتتضمن الشهادات افادة رجل يبلغ من العمر ٣٨ عاما وتقرر علاجه في مستشفى اتشيلوف في تل ابيب، والذي تم اخباره بانه: "تم تشخيص اصابتك بالسرطان والذي سينتشر الى دماغك. وطالما انك لا تساعدنا، عليك الانتظار لحين فتح معبر رفح (المعبر مع مصر الذي لا يفتح الا نادرا)".

ويقول التقرير، الذي يتهم الشين بيت بـ (اكراه وابتزاز) المرضى، ان هذا ياتي على خلفية زيادة حادة في نسبة المرضى من الذين يتم رفض التصريح لهم بالدخول الى اسرائيل لغرض المعالجة الطبية منذ ان تولت حماس السلطة في حزيران من عام ٢٠٠٧.

ويتزامن ارتفاع نسبة رفض مرور المرضى من ١٠٪ في النصف الاول من عام ٢٠٠٧ الى ٣٥٪ في النصف الاول من عام ٢٠٠٨ مع ما يشير اليه تقرير اطباء من اجل حقوق الانسان في ازدياد المعوقات في توفير المستلزمات الطبية، والوقود والكهرباء، كجزء من الحصار الاسرائيلي على دخول جميع المواد ما عدا المستلزمات الانسانية الاساسية فقط. وقد ادى ذلك بدوره الى ازدياد الاحالات الطبية لعلاج المرضى خارج قطاع غزة.

ويقول التقرير انه، استنادا الى الشين بيت، فان الهدف من التحقيقات هو: "تحديد درجة الخطر التي يمثلها الشخص." ويذهب الى القول: "تجمع الوكالة معلومات استخبارية من خلال هذه الممارسة، والتي تعدها قضايا امنية".

وقد رفض معظم الذين ادلوا بشهاداتهم الكشف عن اسمائهم خوفا من ان يخاطروا بفرصهم المستقبلية في مغادرة غزة للعلاج. لكن احدهم، وهو الصحفي بسام الواحدي البالغ من العمر ٢٨ عاما، اكد انه تم احتجازه والتحقيق معه لمدة ست ساعات في معبر ايرز مما ادى الى فقدان موعده الطبي في مستشفى سانت جونز في القدس الشرقية والذي تقرر إنقاذ بصره في العين اليمنى التي تعاني من تضرر الشبكية.

ويقول انه بعد ان وصل الى الجانب الاسرائيلي تم اقتياده الى غرفة التحقيق حيث وجد رجلا يتحدث لغة عربية فصيحة قدم نفسه باسم موشي. قال له موشي: "اريد ان تصنع لي جميلا. سوف اخاطب قادة كبار في قوة الدفاع الاسرائيلية واخبرهم انه رجل طيب. يجب علينا ان نساعده".

ويضيف ان موشي طلب منه ان يستخدم مهنته كصحفي في الذهاب الى الحدود وتقصي من يطلق الصواريخ ومن اين، وان يحضر المؤتمرات الصحفية التي تعقدها مختلف الفصائل المسلحة. وكان سيزود بشريحة هاتف نقال اسرائيلي وطلب منه ان يطلب رقما معينا لتزويدهم بالمعلومات. واذا استطاع اثبات نفسه خلال عشرة ايام فسيسمح له بالمغادرة من خلال معبر ايرز "بدون تصريح" كما سيسمح بتلقي العلاج في مستشفى ايتشيلوف في تل ابيب. كما لمح موشي الى انه سيحصل على تمويل ومساعدات اخرى.

ولكن السيد الواحدي، الذي كان قد حصل على التصريح بالمغادرة من قبل، اوضح بجلاء انه لن يتعاون، وانه سوف يذهب الى منظمات حقوق الانسان، والصليب الاحمر، والصحافة. وهو يدعي ان موشي، الذي قال قبلا انه نفد صبره، ضحك من ذلك مضيفا: "ان الذي تتحدث عنه غير موجود في قاموس قوات الدفاع الاسرائيلية".

ويقول السيد الواحدي انه حينما عرض على موشي ان يعتقله او يسمح له بالمغادرة لتلقي العلاج، فان هذا الاخير اجاب قائلا: "سوف اعيدك الى غزة وادعك تعيش ما تبقى من حياتك اعمى لانك غبي".

وبالفعل، فقد تم اعادة السيد الواحدي الى غزة ولم يتلق أي علاج منذ ذلك الحين. ويقول انه فقد البصر في عينه اليمنى وهو الان في حاجة ماسة لتلقي العلاج في عينه اليسرى، وان الاطباء طلبوا منه، قبل شهر، التوقف عن القراءة والكتابة لتقليل الضغط على عينه اليسرى.

من جهة اخرى، فقد اخبر الشين بين منظمة اطباء من اجل حقوق الانسان ان ثلاثة انتحاريين محتملين قد ادعوا انهم مرضى منذ عام ٢٠٠٥، وهم ينكرون ان منح التصاريح يعتمد على امداد المعلومات من قبل المريض "فيما عدا المعلومات المعتمدة عن حالته الطبية". بينما يؤكد الجيش ان عدد الذين غادروا المعبر لغرض العلاج الطبي قد ارتفع من ٨٠ حالة الى ١٥,١٤٨ في عام ٢٠٠٧.

ويضيف الجيش ان المحكمة العليا قد قضت بان: "للدولة حق سيادي في تقرير من يدخل ابوابها، وان مدى التخويل الممنوح الى السلطات هو... واسع جدا".

عن: الاندبندنت

غيتس يضع خطة جريئة لمضاعفة الجيش الأفغاني

ترجمة: المدسس

واشنطن- قالت مصادر عليا في البنتاغون وموظفون عسكريون الخميس أن وزير الدفاع الأمريكي روبرت م. غيتس سوف يقر خطة بكلفة ٢٠ مليار دولار تتضمن زيادة جوهرية في حجم الجيش الأفغاني وإعادة هيكلة قيادة القوات الأميركية والناتو كرد فعل على تهديدات طالبان المتزايدة.

اتخاذ القرارين سوية هو اعتراف بنقاط الضعف التي تستمر في إعاقة عمليات الناتو وتلك التي تنفذها القوات الأمريكية في أفغانستان. وعلى الرغم من أن الحرب في العراق لا زالت عقبة أمام أي زيادة فورية للقوات الأمريكية في أفغانستان، إلا إن الخطة وصفت من قبل مصادر رسمية كونها محاولة لزيادة قدرات الحلفاء والأفغان قبل نشر وحدات أمريكية إضافية اتفق السيد غيتس وقادته على ضرورتها.

ومن غير المحتمل أن تكون القوات الأمريكية الإضافية جاهزة حتى السنة القادمة.

وحسب الخطة التي اقترحتها الحكومة الأفغانية أقرها الآن السيد غيتس، سيتم مضاعفة حجم الجيش الوطني الأفغاني تقريباً خلال السنوات الخمس القادمة إلى أكثر من ١٢٠٠٠٠ من القوات الفعالة.

ومثل هذه الزيادة لن تكون ممكنة دون اعتماد مالي أميركي، سيدفع كنفقات للتدريب والمعدات والطعام وإسكان القوات الأفغانية. لكن مصادر في البنتاغون قالت بأن السيد غيتس سوف يبحث عن مساهمين من الحلفاء للمساعدة في تأمين الكلفة البالغة ٢٠ بليون دولار على مدى خمس سنوات.

وتقول مصادر عليا في البنتاغون ومصادر عسكرية أن قرارا يتعلق بهذا الشأن تماماً يخطط له السيد غيتس لإعادة تشكيل الهيكل القيادي السابق الذي يفصل مهمات الناتو عن المهمات الأمريكية في أفغانستان، وهو النظام الذي ينظر إليه كونه غير عملي الآن في مواجهة العنف المتزايد من المسلحين.وتنفيذاً لأمر من المتوقع أن يوقعه السيد غيتس قبل نهاية شهر آب سيتولى الجنرال ديفيد د.مكيرنان ، قائد قوات الناتو المتكونة من ٤٥٠٠٠ فرداً، قيادة أغلب القوات الأمريكية التي يبلغ تعدادها ١٩٠٠٠ والتي كانت تعمل بمعزل عن قوات الناتو. (تضم قوات الناتو أيضاً ما يقارب ١٥٠٠٠ جندي أمريكي).

وتأتي هذه التحركات بعد سبع سنوات تقريباً من الحرب في أفغانستان، النزاع الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠٠ أمريكي. وكان الشهران الماضيين قد شهدا أكبر نسبة من الخسائر في صفوف القوات الأمريكية في أفغانستان التي تحاول أن تكافح هجمات ميليشيات طالبان التي ازدادت حدتها، إذ ظهر بعضها بدعم من المسلحين الذين يتخذون من المناطق القبلية البعيدة في باكستان المجاورة ملجأ لهم.

ويقول موظفو البنتاغون بأنهم يأملون في أن يساعد إنشاء هيكل قيادة موحد تحت أمرة الجنرال مكيرنان على تنسيق كل القوات في أفغانستان إذ أن أغلب الوحدات الأمريكية البارزة قرب الحدود الباكستانية في شرق أفغانستان تعمل بمعزل عن قوات الناتو المسؤولة عن جنوب أفغانستان.

يقول جف موريل مسؤول إعلام الناتو :" الجنرال مكيرنان هو في الموقع الأفضل الذي يمكنه من نشر كل الموارد بصورة كفؤة ومؤثرة لصالح المهمة بأكملها. وهذه العملية تجعل من آمر واحد في البلد الحلفاء أن يواجهوا معركة صغيرة مباشرة وأن يركزوا على إعادة الأعمار و توطيد الأمن في المناطق الهادئة نسبياً.

وعلى النقيض، فقد تركزت مهمة القوات الأميركية منذ بداية الحرب على العمليات القتالية لأسر أو قتل المسلحين والإرهابيين إضافة إلى تدريب القوات الأمنية الأفغانية ومواجهة المسلحين وإعادة الأعمار.

وعلى الرغم من أن الموقف تغير على نحو مهم إلا أن بعض وحدات التحالف تعمل تحت قيود صارمة وضعتها حكوماتها الوطنية التي تمنعهما من المساهمة في أنواع محددة من المهمات القتالية إذ تقول مصادر رسمية أميركية بأنها عقبة كأداء في طريق القضاء على طالبان.

قال صناع سياسة البنتاغون إن أحد أهداف إعادة هيكلة القيادة سيكون السماح لحركة القوات الأمريكية وقوات التحالف- بضمنها الجنود البريطانيون والكنديون والهولنديون الذين يشاركون في المهمات القتالية على نطاق واسع- لتبادل المساعدة فيما بينها على نحو مثالي. ويبقى من غير الواضح إن التغير سوف يقنع العسكريين العاملين تحت تلك القيود لتولي مسؤوليات إضافية في ميدان المعركة.

وقال مسؤولون في البنتاغون أنه بسبب القيود على قوات التحالف فهناك نوعان من المهمات ستبقى تحت قيادة الأميركان المنفصلة: إدارة السجون والعمليات ضد الإرهاب لأسر أو قتل قادة القاعدة وطالبان الكبار.والعديد من هذه العمليات ضد الإرهاب مصنفة لهذا فإنه من غير المعروف لدى الناس حجم القوات التي ستبقى تحت إمرة القيادة الأميركية.

إن إعادة تنظيم القيادة يلمح إلى أن الضابط الأميركي سيبقى مسؤولاً عن مهمات الناتو والمهمات الأميركية في المستقبل.

والهدف من إعادة الهيكلة أيضاً سيكون تنظيم مهمة التدريب التي يتولاها الأميركان والتي كانت إلى حد كبير خارج نطاق هيكل الناتو.

لكن مسؤولين في الناتو وعسكريين قالوا بأن التحرك الجديد جاء نتيجة الانتباه إلى حساسيات حلفاء الناتو إذ يتشاور السيد غيتس وبقية المسؤولين مع قائد قوات الناتو "جاب دي هوب شافر" ومع الحكومات التي لديها عدد كبير من القوات في أفغانستان.

وتعهد السيد غيتس بأن الولايات المتحدة ستقوم بإرسال فرقتين قتاليتين إضافيتين إلى أفغانستان السنة القادمة وهي القوة التي سيكون تعدادها ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠.

سابقاً كان الهدف هو توسيع الجيش الأفغاني من ٦٣٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠ مقاتل وقد جرى تخصيص الاعتمادات المالية لذلك.أما مبلغ الـ٢٠ بليون دولار فسوف يدفع للزيادة الإضافية في عدد الجنود.

ويتوقع مسؤولون في البنتاغون بأنهم سيحتاجون إلى ما يقارب ٥ بليون دولار في السنة للسنين الثلاث الأولى من التوسع ثم نحو ٣ بليون دولار في السنة للسنتين الباقيتين.

وقال السيد موريل إن الولايات المتحدة سوف تعمل مع قوات الحلفاء للمساعدة على نجاح المسعى. وأي مال أمريكي جديد من أجل توسيع الجيش الأفغاني أو اقتراحات لتحويل المال الموجود حالياً في الميزانية لأجل ذلك المسعى يجب أن يصدق عليها الكونغرس.

عن النيويورك تايمز